بتكليف من عباس.. الرجوب يترأس وفد «فتح» إلى محادثات القاهرة لإنهاء الانقسام

كلّف الرئيس الفلسطيني محمود عباس، جبريل الرجوب ترؤس وفد فتح إلى محادثات الحوار الوطني في القاهرة والتي تبدأ في الثامن من الشهر الحالي، يأتي ذلك في حين للمرة الثانية خلال أيام سقطت طائرة تجسس مسيّرة تابعة للاحتلال الإسرائيلي جنوب قطاع غزة المحاصر أمس.

وأكد الرجوب حسب موقع «الميادين» أن جميع الفصائل الفلسطينية تلقت الدعوة للمشاركة، مشيراً إلى أن «الحركة تريد إنجاح مسار إنهاء الانقسام وبناء الشراكة، وتؤيد أجندة حوار مفتوحة من دون تحفظ أو إملاء».

وأوضح أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح أن «الحوار سوف يرتكز على مرجعية اتفاق إسطنبول بين حركتي فتح وحماس، وبيان الأمناء العامين للفصائل في اجتماع بيروت»، مضيفاً إن «الاتفاق على إجراء الانتخابات نقل المسؤولية للناخب الفلسطيني والشعب الفلسطيني والمعركة سوف تكون هناك».

كما كشف الرجوب الشهر الماضي، أنه تم الدخول للمرحلة النهائية من مسار يقود الأطراف الفلسطينية إلى شراكة وطنية حقيقية، مؤكداً أن «حركة فتح قدمت اقتراحاً لقي تجاوباً عند حركة حماس».

من جهته، أكد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كايد الغول في حديث للميادين أن ما أدلى به الرجوب «أمر إيجابي».

في سياق متصل، تلقت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أول من أمس الإثنين، دعوة من مصر من أجل حوارات القاهرة.

وجاء في بيان صادر عن الحركة: «تلقى زياد النخالة الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، دعوةً رسمية من الأشقاء في جمهورية مصر العربية للمشاركة في الحوار الوطني المقرر عقده في القاهرة منتصف الأسبوع المقبل».

بدوره، قال الشيخ نافذ عزام، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد: إن حوار القاهرة المرتقب بين الفصائل الفلسطينية، «فرصة للالتقاء مع كل القوى الوطنية للحفاظ على أبناء الشعب الفلسطيني ومقدراته ومبادئه الوطنية، مبيناً أن الانتخابات الفلسطينية هي خطوة صغيرة إلى جانب ملفات أخرى يجب حلها».

وأكد عزام أن حركة الجهاد الإسلامي تدعو إلى توافق وطني وبرنامج مشترك بين الكل الفلسطيني رغم وجود الخلافات.

ومن جهة ثانية جددت وزارة الخارجية الفلسطينية مطالبتها المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني ومحاسبة المسؤولين عنها.

وأدانت الخارجية في بيان أمس نقلته وكالة «وفا» الجريمة التي ارتكبتها قوات الاحتلال يوم الأحد جنوب مدينة بيت لحم بالضفة الغربية وراح ضحيتها الشاب محمد حسين عمرو جراء إطلاقها الرصاص عليه وتركه ملقى على الأرض وهو ينزف ومنعها طواقم الإسعاف من الوصول إليه ما أدى إلى استشهاده.

ودعت الخارجية المنظمات الحقوقية والإنسانية إلى توثيق جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين لرفعها إلى الجنائية الدولية وصولاً لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين محذرة من مغبة التعامل معها من باب الإحصائيات والأرقام بعيداً عن حجم المعاناة التي تتكبدها الأسر الفلسطينية جراء فقدان أبنائها.

في غضون ذلك نقلت الوكالة «معا» الفلسطينية عن المصادر قولها: إن طائرة تجسس إسرائيلية سقطت جنوب قطاع غزة في حادثة هي الثانية خلال أقل من أسبوع حيث سيطرت المقاومة على طائرة مماثلة شرق بيت حانون.

بدورها أكدت وسائل إعلام عبرية، صباح أمس أن «المقاومة في قطاع غزة نجحت في إسقاط حوامة تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي جنوب القطاع».

وأكد المراسل العسكري في موقع «والا» العبري أمير بوخبوط، سقوط طائرة مسيّرة تابعة للجيش الإسرائيلي داخل قطاع غزة، مبيناً أن هذه المرة الثالثة التي تسقط فيها الطائرات المسيّرة هذا الأسبوع في غزة ولبنان.

كما أكد المتحدث باسم الجيش «الإسرائيلي»، سقوط الحوامة، قائلاً: «خلال نشاط عملياتي لقوة من الجيش الإسرائيلي، سقطت مسيّرة تابعة للجيش في جنوب قطاع غزة... ولا يوجد خوف من تسرب معلومات».

وكان مقاومون فلسطينيون أسقطوا الأحد الماضي طائرة تجسس مسيّرة تابعة للاحتلال شرق بيت حانون شمال القطاع.

إلى ذلك جدد عشرات المستوطنين الإسرائيليين أمس اقتحام المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال.

وذكرت وسائل إعلام فلسطينية أن عشرات المستوطنين اقتحموا الأقصى من جهة باب المغاربة ونفذّوا جولات استفزازية في باحاته وسط حراسة مشددة من قوات الاحتلال.

وينفذ المستوطنون الإسرائيليون يومياً اقتحامات استفزازية للمسجد الأقصى المبارك بحماية قوات الاحتلال في محاولة لفرض أمر واقع بخصوص تهويد الحرم القدسي والسيطرة عليه.

كما اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس المنطقة الأثرية في بلدة سبسطية شمال مدينة نابلس في الضفة الغربية.

وأفاد رئيس بلدية سبسطية محمد عازم لوكالة «وفا» بأن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة الأثرية وأغلقتها أمام الفلسطينيين.

وتتعرض البلدة لاقتحامات متكررة من قبل قوات الاحتلال ومستوطنيه وخاصة المنطقة الأثرية في محاولة لتهجير الفلسطينيين منها وتهويدها.

وكالات

إسقاط طائرة تجسس مسيّرة تابعة للاحتلال الإسرائيلي جنوب قطاع غزة المحاصر أمس (عن الإنترنت)

لبنان: انفجارات في مزارع شبعا ناجمة عن تدريبات إسرائيلية

بعد إعلان حزب الله اللبناني إسقاط طائرة مسيرة إسرائيلية في الجنوب اخترقت الأجواء اللبنانية، أجرى جيش الاحتلال الإسرائيلي تدريبات عسكرية في مزارع شبعا.

وبدورها أفادت الوكالة الوطنية للإعلام بسماع دوي انفجارات صباح أمس الثلاثاء، في منطقة قرى حاصبيا والعرقوب جنوب لبنان، ناجمة عن تدريبات يقوم بها الجيش الإسرائيلي في مزارع شبعا.

ولفتت الوكالة إلى «سماع أصوات انفجارات في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة ناجمة عن تدريبات عسكرية يقوم بها الجيش الإسرائيلي، امتدت حتى مرتفعات الجولان، في ظل تحليق طائرة استطلاع من دون طيار فوق مزارع شبعا».

يأتي ذلك، بعدما أعلن «حزب الله» اللبناني أمس الأول الإثنين، عن إسقاط طائرة مسيرة إسرائيلية اخترقت الأجواء اللبنانية.

وقال «حزب الله» في بيان إن «مسيرة تابعة للعدو الإسرائيلي من نوع (ماتريس – ١٠٠) معدلة إسرائيلياً، اخترقت عند الساعة العاشرة والنصف من صباح الإثنين، الأجواء اللبنانية داخل الخط الأزرق لمسافة ٤٠٠ متر، حيث تصدى لها مجاهدو المقاومة الإسلامية بالأسلحة المناسبة وأسقطوها في محلة خربة شعيب في بلدة بليدا الحدودية جنوب لبنان».

بدوره، قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي إن سقوط الطائرة داخل الأراضي اللبنانية وقع خلال نشاط عملياتي على الحدود مع لبنان، مشيراً إلى أنه «لا خشية من تسرب للمعلومات» عن الطائرة.

من جانب آخر جدد طيران العدو الإسرائيلي وزوارقه الحربية خرق الأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية.

وذكرت قيادة الجيش اللبناني في بيان لها أمس أن طائرتين حربيتين إسرائيليتين خرقتا الأجواء اللبنانية من فوق حاصبيا واتجهتا شمالاً وصولاً حتى زحلة ومناطق البقاع.

وأشار البيان إلى تسجيل أربعة خروقات جوية من طائرات استطلاع تابعة للعدو الإسرائيلي تخللها تنفيذ طيران دائري فوق مناطق الجنوب وبعبدا وبيروت وضواحيها.

وأضاف البيان إن زورقاً حربياً تابعاً للعدو الإسرائيلي خرق المياه الإقليمية اللبنانية قبالة رأس الناقورة.

ويواصل العدو الإسرائيلي انتهاكاته لأجواء لبنان وأراضيه ومياهه الإقليمية ضاربا عرض الحائط بكل الأعراف والقوانين الدولية.

وكالات

الاتحاد الأوروبي يحذر كوسوفو من افتتاح سفارة في القدس

بعد إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي ونظيرته من كوسوفا تطبيع العلاقات بين الطرفين، وسائل إعلام إسرائيلية تقول: إن الاتحاد الأوروبي يحذّر كوسوفو من إقامة سفارة في القدس.

وأعلنت وسائل إعلام إسرائيلية أنه «بعد ٢٤ ساعة على إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي ونظيرته من كوسوفو تأسيس علاقات دبلوماسية بين «إسرائيل» وكوسوفو، والتي يتوقع أن تقيم في إطارها كوسوفو سفارة في القدس، لفتوا في الاتحاد الأوروبي اليوم إلى أن كل سفارات دول الاتحاد الأوروبي موجودة في تل أبيب».

عقب ذلك، قال الإعلام الإسرائيلي: إن الاتحاد الأوروبي حذّر كوسوفو من إقامة سفارة في القدس خلافاً لموقف الاتحاد، وتوقعوا منها العمل بالتنسيق معهم، «وعدم تعريض هوية كوسوفو الأوروبية للخطر».

وكانت كوسوفو أعلنت إقامة علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل»، كما اعترفت بالقدس عاصمة لها. ويأتي قرار التطبيع بعد إعلان مجموعة من الدول العربية، منها الإمارات العربية المتحدة والبحرين، تطبيع العلاقات مع «إسرائيل» في الشهور الأخيرة. وبخلاف كوسوفو، لا تعتزم هذه الدول فتح سفارات لها في القدس.

وفي وقت سابق، نقلت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» عن مصدر مقرب من الحكومة في بلغراد، تحذيره من أن «صربيا لن تفي بوعدها بنقل سفارتها إلى القدس إذا اعترفت «إسرائيل» بعدوتها كوسوفو»، مضيفاً إن «اعترافاً رسمياً إسرائيلياً بإعلان بريشتينا عام ٢٠٠٨ عن استقلالها» من شأنه أن يدمّر علاقة «إسرائيل» مع صربيا.

وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قد نقلت سفارة الولايات المتحدة إلى القدس من تل أبيب، بعد اعترافها بـ«سيادة إسرائيل» على كامل المدينة.

وقال إنطوني بلينكن، وزير الخارجية في إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن: إنه لن يلغي اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل» أو يعيد السفارة الأميركية إلى تل أبيب.

وفي وقت سابق، وصفت المفوضية الأوروبية اعتزام كوسوفو وصربيا افتتاح سفارات لدى «إسرائيل» بالقدس خطوة دبلوماسية مؤسفة ومثيرة للشكوك.

واعتبرت أن موقف الاتحاد الأوروبي باعتبار القدس عاصمة موحدة للفلسطينيين و«إسرائيل» ثابت، متوقعة من «كوسوفو وصربيا التصرف بمقتضى موقفنا من القدس»، وذلك بعد إعلان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أن صربيا تعهدت بنقل سفارتها لمدينة القدس المحتلة، بالتوازي مع اتفاق كوسوفو و«إسرائيل» على تطبيع العلاقات وإقامة روابط دبلوماسية.

من جانب آخر احتج المئات من أهالي مدينة طمرة داخل الكيان الإسرائيلي وأغلقوا الطريق الرئيسي للمدينة، بعد مقتل شابين برصاص الشرطة الإسرائيلية، وعقد اجتماع لبلدية المدينة لبحث الخطوات القادمة، حسب موقع «روسيا اليوم».

وطالبت النائبة في المجتمع العربي بالكنيست، سندس صالح، المستشار القضائي بتعيين قاضٍ خارجي للتحقيق في مقتل الشابين على يد عناصر الشرطة وليس وحدة التحقيق «ماحش».

وجاء في بيان القائمة العربية المشتركة: «ليست المرة الأولى التي يقتل فيها أفراد الشرطة أحد أبناء شعبنا.. رصاص عشوائي أطلقته الشرطة ليلة أمس في اشتباك مع مجموعة مسلحة في مدينة طمرة أصاب شابين بريئين لا يوجد لهما أي علاقة بالمجموعات المسلحة!».

وأضاف البيان: «الشرطة ليست في خدمة الشعب، والمطالبة بمحاربة الجريمة في المجتمع العربي لا تعطي الشرعية للشرطة بقتل أبناء شعبنا»، مشيراً إلى أن «الضحيتين الجديدتين من هذه الليلة الدامية، هما أحمد حجازي، من طمرة، وأدهم بزيع، من الناصرة، واللذان ينضمان إلى الأربع عشرة ضحية منذ مطلع هذا العام».

وكالات

الأمم المتحدة: فقدان نحو ٢٠ ألف لاجئ إريتيري في إثيوبيا

أعلنت الأمم المتحدة، أمس، فقدان ٢٠ ألف لاجئ في إثيوبيا، إثر تدمير مخيمين في إقليم تيغراي الذي يعاني من اضطرابات منذ أشهر.

وذكرت المنظمة، حسب وكالة «الأناضول»، أن اللاجئين باتوا «في عداد المفقودين»، إثر تدمير ملاجئ هيتساتس وشيميلبا أثناء القتال الذي اندلع في الإقليم بين الجيش الاتحادي و«الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» في تشرين الثاني ٢٠٢٠.

وأضافت المنظمة الأممية: إن اللاجئين «معظمهم من إريتيريا»، مشيرة إلى أنه تم اكتشاف تدمير المخيمين في كانون الثاني الماضي من خلال صور الأقمار الصناعية.

وفي ٤ تشرين الثاني الماضي اندلعت اشتباكات في الإقليم الشمالي بين الجيش الفيدرالي و«الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، قبل أن تعلن أديس أبابا في ٢٨ من الشهر ذاته، انتهاء عملية «إنفاذ القانون» بالسيطرة على الإقليم بالكامل.

وحسب لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية، قتل مسلحو الجبهة ما لا يقل عن ٦٠٠ مدني، في تشرين الثاني الماضي.

وهيمنت الجبهة على الحياة السياسية في إثيوبيا لنحو ٣ عقود، قبل أن يصل آبي أحمد إلى السلطة عام ٢٠١٨، ليصبح أول رئيس وزراء من عرقية «أورومو».

و«أورومو» هي أكبر عرقية في إثيوبيا بنسبة ٣٤٫٩ بالمئة من سكان البلاد البالغ عددهم نحو ١٠٩ ملايين نسمة، فيما تعد «تيغراي» ثالث أكبر عرقية بـ٧٫٣ بالمئة.

وتشكو الجبهة من تهميش السلطات الفيدرالية، وانفصلت عن الائتلاف الحاكم، وتحدت آبي أحمد بإجراء انتخابات إقليمية في أيلول ٢٠٢٠، اعتبرتها الحكومة «غير قانونية» في ظل قرار فيدرالي بتأجيل الانتخابات بسبب جائحة كورونا.

وكالات

الإعلان عن إحباط هجوم انتحاري يستهدف بغداد

مفاوضات لتشكيل تحالف انتخابي عابر للمكونات في العراق

كشف مصدر سياسي عراقي، أمس الثلاثاء، عن وجود مفاوضات لتشكيل تحالفات انتخابية «عابرة للمكونات»، في إشارة إلى أنها «غير طائفية»، في حين أعلن الجيش العراقي أمس عن إحباط هجوم انتحاري جديد كان يستهدف بغداد.

وقال المصدر لـ«روسيا اليوم»: إن «المفاوضات تجري الآن لدخول رئيس الجمهورية برهم صالح، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، وكذلك زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم، بالإضافة إلى رئيس الحكومة الأسبق حيدر العبادي في تحالف انتخابي واحد».

وأضاف: إن «المفاوضات ما زالت جارية وستحسم قبل العاشر من هذا الشهر وهو موعد إغلاق تسجيل التحالفات الانتخابية في مفوضية الانتخابات».

ومصطلح «العابر للمكونات» مصطلح برز في السنوات الأخيرة لتشكيل تحالفات لا تحمل الهوية الدينية والمذهبية والقومية.

ومن جانب آخر أعلن الجيش العراقي أمس عن إحباط هجوم انتحاري جديد كان يستهدف بغداد، وذلك بعد نحو أسبوعين من تفجيرين داميين وقعا وسط العاصمة وأسفرا عن عشرات الشهداء والجرحى.

وحسب موقع «السومرية نيوز» قال الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، اللواء يحيى رسول: «إن جهاز الأمن الوطني ألقى القبض على انتحاري كان يروم تفجير نفسه في العاصمة بغداد».

وأوضح رسول في بيان، أن «جهاز الأمن الوطني في محافظتي صلاح الدين وديالى، تمكن من تفكيك (خلية) إرهابية تنتمي لما يسمى (قاطع ديالى)».

وتابع: إن «القوات العراقية ألقت القبض على أفراد الخلية الأربعة وبينهم «انتحاري» كان يخطط لتفجير نفسه في بغداد».

وتشن القوات العراقية والحشد الشعبي عمليات أمنية موسعة ضد عصابات «داعش» التكفيرية، تزايدت وتيرتها بعد تفجيرين وقعا في وسط العاصمة بغداد أسفرا عن مقتل وإصابة العشرات.

إلى ذلك قتل خمسة عناصر من قوات الحشد الشعبي العراقي أمس أثناء عملية أمنية ضد إرهابيين في منطقة نفط خانة شرق ديالى.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية «واع» عن هيئة الحشد قولها في بيان: إن «قوة من الحشد الشعبي تعرضت لهجوم مباغت خلال العملية الأمنية ما دفعها إلى الاشتباك مع عناصر من فلول تنظيم «داعش» الإرهابي ما أسفر عن ارتقاء خمسة شهداء حتى الآن».

وأضاف البيان إن «قوة من اللواء تجري حالياً عملية ملاحقة عناصر فلول داعش الإرهابي للقضاء على ما تبقى منهم».

وكانت القوات العراقية ألقت القبض على خمسة إرهابيين ينتمون إلى تنظيم «داعش» في كركوك شمال البلاد.

وقال بيان لوكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية العراقية صدر اليوم وتسلمت مراسلة «سانا» في بغداد نسخة منه: إن «مفارزها تمكنت من إلقاء القبض على خمسة إرهابيين من بينهم امرأة بمناطق متفرقة من محافظة كركوك مطلوبين وفق أحكام المادة ٤ إرهاب».

وأضاف البيان: إن الإرهابيين أقروا بانتمائهم إلى تنظيم «داعش» وتنفيذهم عدداً من العمليات ضد القوات الأمنية والمواطنين.

في غضون ذلك شنت طائرات حربية تركية غارات أمس على قرى في محافظة السليمانية بإقليم كردستان العراق وقصفت بعضها.

وقال مراسل «روسيا اليوم»: إن «الطيران التركي نفذ صباح اليوم (أمس) ضربة جوية في قرية (شيني) بمحافظة السليمانية»، وأضاف إن «المعلومات لا تشير إلى سقوط ضحايا، واقتصرت الخسائر على ما تعرضت له المنازل من تدمير».

وقبل أيام حذّر برلماني عراقي من «أطماع» الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في العراق، واحتمال وقوع توغل تركي كبير في الشمال.

وكالات

حركة نشطة تشهدها إحدى ضواحي العاصمة العراقية بغداد (رويترز – أرشيف)

قوات التحالف ترتكب ٢٤٣ خرقاً جديداً في الحديدة اليمنية

ارتكبت القوات المتعددة للتحالف ٢٤٣ خرقاً جديداً في الحديدة، في حين أصيب مسؤول يمني بجراح جرّاء عبوة ناسفة في سيارته في مديرية المعلّا.

وأفاد مصدر عسكري يمني حسب موقع «الميادين» برصد ٢٤٣ خرقاً للقوات المتعددة للتحالف في الحديدة خلال الساعات الـ٢٤ الماضية، من بينها ٥ غارات لطائرات تجسس مقاتلة على الدريهمي.

كما تم رصد تحليق ٢٠ طائرة تجسس في أجواء الدريهمي والمدينة والمنظر والفازة والجبلية، و٥٨ خرقاً بقصف صاروخي ومدفعي و١٦١ خرقاً بالأعيرة النارية المختلفة.

وشنت مقاتلات التحالف السعودي غارتين جويتين مساء أول من أمس على مطار صنعاء الدولي، شمالي العاصمة صنعاء، واستهدفت بغارتين جويتين منطقة سَلَبة بمديرية خب والشعف بالجوف شمالي شرق اليمن، بالتزامن مع غارة جوية على مديرية صِرواح غرب مأرب المجاورة شمال اليمن.

هذا وأصيب مسؤول حماية مبنى المجمع الحكومي لمديرية المعلّا بجراح متوسطة جراء انفجار عبوة ناسفة في سيارته، مساء الإثنين، في ذات المديرية، جنوبي محافظة عدن الخاضعة لسيطرة القوات السعودية والمجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً جنوب اليمن.

وأفادت وسائل إعلام محلية في مدينة عدن الساحلية على البحر العربي، المعلنة عاصمة مؤقتة لحكومة المناصفة المؤلفة وفقاً لاتفاق الرياض بين حكومة الرئيس هادي والمجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً، نقلاً عن شهود عيان، بأن الضابط أكرم العوذلي كان متوقفاً بسيارته الخاصة خلف الشارع الرئيسي بمديرية المعلا أثناء انفجار العبوة الناسفة.

وجاء في بيان الشهود أيضاً أن العوذلي أصيب بجروح متوسطة بينما أصيب مدنيان اثنان، على الأقل، بجروح خفيفة بفعل تطاير شظايا الانفجار.

وكان شخصان قضيا وأصيب أكثر من ٦٠ آخرين ٢٠ منهم حالتهم خطيرة السبت، بانفجار خزانين لمحطة تعبئة مادة الغاز المنزلي، في الشارع العام بمدينة البيضاء، وفق ما أعلنته وزارة الداخلية اليمنية في حكومة صنعاء.

وكالات

الوطن
رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
المدير الفني: لارا توما
المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥–٠١١ فاكس: ٢١٣٩٩٢٨–٠١١
■ حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥ هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦–٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧–٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠–٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١–٠٣١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول هاتف: ٢٣١٢١٨–٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨–٠٤١
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥–٠٤٣ – فاكس: ٢٣١٣٠٩٠–٠٤٣
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
www.alwatan.sy

بعد احتجاجهم على قرار لأردوغان.. تركيا تعتقل ١٥٩ شخصاً

اعتقلت سلطات النظام التركي ١٥٩ شخصاً خلال احتجاجات في اسطنبول على تعيين رئيس النظام رجب طيب أردوغان مقرباً منه عميداً جديداً لإحدى أكبر الجامعات في البلاد.

ويحتج طلاب وأعضاء هيئة التدريس في جامعة البوسفور في اسطنبول وأكاديميون منذ نحو شهرين على تعيين مليح بولو المقرب من حزب العدالة والتنمية الحاكم عميداً لجامعتهم بقرار رئاسي مؤكدين أنه «أمر غير ديمقراطي».

وذكرت وكالة «رويترز» أن المتظاهرين رددوا شعارات مثل «فلتخرج الشرطة» و«الجامعات لنا» بعد قمع قوات أمن أردوغان لهم أول من أمس.

وبرر مكتب حاكم اسطنبول في بيان اعتقال ١٥٩ شخصاً بالقول إنهم رفضوا إنهاء المظاهرات أمام جامعة البوسفور «رغم التحذيرات».

بدوره قال عمدة مدينة اسطنبول أكرم أمام أوغلو في تغريدة على تويتر: «لا ينبغي أبداً إغلاق قنوات الحوار مع الشباب.. تقع على عاتق جميع المسؤولين مسؤولية فتح القنوات التي تم إغلاقها حتى الآن».

وأضاف: «لا يمكن أن يتم وضع الشباب رهن الاعتقال لأن شخصاً ما يريد ذلك.. يجب أن يكون هناك تكافؤ في الفرص ونوفر لهم بلداً حراً ومستقلاً ولا ينبغي الاستخفاف بذلك» مشيراً إلى أنه ناقش الوضع مع السلطات.. وطلب إطلاق حوار بهذا الصدد.

وعمد نظام أردوغان مراراً إلى تعيين أشخاص مقربين منه في مفاصل الدولة لتشديد إحكام قبضته السلطوية على مختلف المؤسسات الحكومية كما أطلق حملة اعتقالات وطرد من العمل شملت كل القطاعات العامة وأدت إلى اعتقال عشرات الآلاف من المعارضين وطرد أو إيقاف عن العمل لنحو ١٥٠ ألفاً من موظفي الحكومة وأفراد الجيش والشرطة والقضاء والإعلام وغيرهم بحجة محاولة الانقلاب التي جرت في البلاد منتصف عام ٢٠١٦.

من جانب آخر أصدرت سلطات النظام التركي مذكرات اعتقال بحق ٣٢٩ شخصاً بذريعة ارتباطهم بمنظمة الداعية فتح الله غولن الذي تتهمه سلطات هذا النظام بالوقوف وراء الانقلاب في البلاد عام ٢٠١٦.

ونقلت وكالة أنباء «الأناضول» الناطقة باسم النظام التركي عن مكتب المدعي العام في إسطنبول قوله في بيان أمس: إنه صدرت أوامر اعتقال بحق ٢٩٤ شخصاً في ٤٢ مدينة تابعة لمحافظة اسطنبول منهم ٢٩٢ في الخدمة أو مفصولون منها.

بدوره قال مصدر أمني: إنه في عملية منفصلة في محافظة بالق أسير الغربية صدرت أوامر اعتقال بحق سبعة أشخاص اعتقل منهم خمسة وكذلك في محافظة أدرنة صدرت أوامر اعتقال بحق ٢٠ شخصاً بينهم ضباط جيش مفصولون ومحامون وضباط شرطة وأطباء ومعلمون في حين اعتقلت الشرطة ٨ أشخاص في محافظة كوجالي.

ومنذ محاولة الانقلاب منتصف تموز عام ٢٠١٦ أطلق نظام أردوغان حملة اعتقالات وطرد من العمل شملت كل القطاعات العامة وأدت إلى اعتقال عشرات الآلاف من المعارضين وطرد أو إيقاف عن العمل نحو ١٥٠ ألفاً من موظفي الحكومة وأفراد الجيش والشرطة والقضاء والإعلام وغيرهم.

وكالات

موسكو اعتبرت قضيته مسرحية.. وحضور دبلوماسيين أجانب محاكمته تدخّل في شؤونها الداخلية

القضاء الروسي يحكم بسجن المعارض نافالني

حكم القضاء الروسي أمس على المعارض أليكسي نافالني بالسجن ٣٫٥ سنوات مع النفاذ، بينما أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن لدى موسكو أسباباً جدية لاعتبار «قضية» نافالني مسرحية، وذلك في وقت وصفت فيه الخارجية الروسية حضور دبلوماسيين أجانب محاكمة نافالني تدخلاً في الشؤون الداخلية لروسيا.

وحسب موقع «روسيا اليوم»، جاء الحكم بناء على طلب تقدمت به الهيئة الفيدرالية الروسية لتنفيذ العقوبات، بعد أن أكدت أن نافالني «خالف مرارا وبشكل ممنهج» شروط الحكم مع وقف التنفيذ، حتى قبل نقله إلى المستشفى في ألمانيا الصيف الماضي، دون تقديم أي أعذار مقنعة.

وذكرت ممثلة عن الهيئة لتنفيذ العقوبات أن نافالني أخل بالنظام العام نحو ٦٠ مرة منذ صدور الحكم مع وقف التنفيذ بحقه قبل نحو ٦ سنوات.

وطلبت الهيئة باستبدال الحكم مع وقف التنفيذ إلى السجن ٣٫٥ سنوات مع النفاذ، إضافة إلى تغريم نافالني بمبلغ ٥٠٠ ألف روبل، أي نحو ٦٫٦ آلاف دولار.

وفي وقت سابق أمس، قال لافروف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرته السويدية إن ليندبه، التي وصلت إلى موسكو بصفتها رئيسة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا: «عندما يوجه أحدهم اتهاماً لك فعليه إثبات ذنبك، أما إذا قال: لن أفصح لكم عن أي شيء لأنه سر، أو لأن المريض ذاته لم يسمح لنا بفعل ذلك، فلدينا ما يكفي من الأسباب لاعتبار ذلك مسرحية».

وأضاف الوزير حسب موقع «روسيا اليوم»: إن موسكو تنتظر من السلطات السويدية أيضاً «شفافية ونزاهة» في تقديم معلومات حول نافالني لروسيا.

ومنذ آب الماضي، تطلب موسكو من الجانب الألماني تسليمها نتائج تحاليل نافالني التي أجريت له في مستشفى «شاريتيه» ببرلين، حيث تلقى العلاج بعد وعكة صحية حادة أصيب بها على متن رحلة داخلية في روسيا في ٢٠ آب.

وزعمت السلطات الألمانية لاحقا بأن نافالني تعرض للتسميم بمادة «نوفيتشوك» في روسيا، رغم تأكيد المستشفى الروسي الذي عولج فيه قبل نقله إلى ألمانيا بناء على طلب عائلته، أنه لم يتعرض لأي تسميم وأن تحاليله كانت سليمة.

وبدأت في موسكو أمس محاكمة نافالني الذي تم اعتقاله في ١٧ كانون الثاني فور عودته من ألمانيا، وذلك بعد توجيه إدارة السجون الروسية اتهاماً إليه بانتهاكه قيود حكم السجن مع وقف التنفيذ صادر ضده في قضية احتيال.

في السياق وصفت الخارجية الروسية حضور دبلوماسيين أجانب محاكمة المعارض أليكسي نافالني في موسكو اليوم الثلاثاء بأنه تدخل في الشأن الداخلي الروسي، و«فضح الغرب لذاته في مساعيه لردع روسيا».

جاء ذلك في تعليق للمتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا على أنباء عن وصول نحو ٢٠ ممثلاً عن سفارات دول غربية إلى مقر المحكمة حيث تجري جلسة محاكمة نافالني.

ورصدت الكاميرات قرب مبنى المحكمة سيارات تابعة لسفارات الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وكندا والدنمارك ولاتفيا وليتوانيا واستونيا وألمانيا والنمسا والتشيك واليابان وفنلندا والنرويج وبلغاريا.

وكتبت زاخاروفا عبر «فيسبوك» أن «الدبلوماسيين عادة يقدمون دعماً لمواطنيهم في المحاكم الأجنبية، وحتى لو اعتبر الغربيون نافالني «واحداً من أهلهم»، فهو مواطن روسي، وذلك ليس مجرد تدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، بل إنه فضح ذاتي للدور القبيح وغير القانوني الذي يلعبه الغرب في محاولاته لاحتواء روسيا».

كما تساءلت زاخاروفا عما إذا كان ذلك ربما «محاولة للضغط النفسي على القاضي»، مضيفة: إنها لا تستبعد أن يكون الغربيون تعتريهم مخاوف قوية من مصير ملايين الدولارات «التي ضخوها لتغذية النشاطات المخالفة للقانون في روسيا».

بدوره، قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف: إنه لا يجوز للدبلوماسيين الذين حضروا محاكمة نافالني، «تجاوز إطار اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وبالطبع لا يجوز للدبلوماسيين بأي حال من الأحوال التدخل في الشؤون الداخلية لروسيا، وحتماً لا يجوز لهم القيام بأي تصرف يمكن تفسيره كمحاولة للضغط على القضاء المستقل».

وأضاف بيسكوف: إن موسكو ليست مستعدة للاستماع، أو أن تأخذ بالحسبان التصريحات التوجيهية من الخارج، بشأن الوضع مع نافالني.

من جانبها، قالت السفارة البريطانية في موسكو لوكالة «نوفوستي» رداً على طلب التعليق: إن حضور الدبلوماسيين محاكمة نافالني «ليس خروجاً عن الممارسات الدبلوماسية التقليدية».

من جانب آخر قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: إن روسيا مستعدة لإعادة النظر بشكل بناء، في قرار الانسحاب من معاهدة «السماء المفتوحة»، عندما تعود واشنطن للتنفيذ الكامل للوثيقة.

وأضاف لافروف، في مؤتمر صحفي في ختام مباحثاته مع وزيرة الخارجية السويدية أنا ليندبه: «إذا عادت الولايات المتحدة بشكل كامل إلى تنفيذ معايير هذه المعاهدة، فيمكنني القول: إن روسيا ستكون مستعدة للنظر في هذا الوضع الجديد بشكل بناء».

ونوه لافروف، بأن كل التساؤلات التي تظهر لدى المشاركين في المعاهدة، يمكن ويجب مناقشتها والنظر فيها في اللجنة الاستشارية لمعاهدة «السماء المفتوحة»، وأشار إلى أن هذه الهيئة (اللجنة) تشكلت بهدف خدمة هذه المعاهدة.

وأكد الوزير، أن روسيا لم تباشر بعد بعملية الخروج من المعاهدة، وقال: «لقد ذكرتم أننا بدأنا بالفعل في عملية الانسحاب، وهذا ليس صحيحاً تماماً. قمنا بالإعلان أننا اتخذنا مثل هذا القرار، لكن عملية الانسحاب ستبدأ منذ لحظة تقديمنا الإخطار الرسمي بذلك».

وكالات

المعارض الروسي أليكسي نافالني قبل جلسة الاستماع (رويترز)

بكين تدعو واشنطن إلى عدم تسييس القضايا التجارية والاقتصادية

وجّهت الصين، أمس الثلاثاء، دعوةً إلى الولايات المتحدة مطالبة إياها بعدم تسييس التجارة والقضايا الاقتصادية، وإنما خلق بيئة أعمال مفتوحة وغير تمييزية لشركات بعضهما بعضاً.

وخلال منتدى على الإنترنت حول تنمية العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، قال عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، الذي يشرف على الشؤون الدولية يانغ جيتشي حسب موقع «الميادين»: إن «الجانب الصيني يؤكد أنه لا ينبغي تسييس القضايا التجارية والاقتصادية، ولا يجب إساءة استخدام مفهوم الأمن القومي».

وحسب رويترز، أكد «جيتشي» أن الصين ستواصل الترحيب باستثمارات الشركات الأميركية، في حين على الجانبين ضمان بيئة عادلة ومنفتحة وغير تمييزية للشركات من البلدين.

وتابع يانغ جيتشي: الصين مستعدة لتعزيز تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي مع الولايات المتحدة، والتعاون مع الجانب الأميركي في ضمان أمن سلاسل الإنتاج والتوريد العالمية، وكذلك في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي».

وشهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في الآونة الأخيرة توتراً لأسباب عدة أبرزها تناقضات تجارية، والوضع في هونغ كونغ، والوضع المتعلق بحقوق الأقليات القومية في الصين، وتفشي وباء «كوفيد–١٩»، ورفض الصين المشاركة في مفاوضات الحد من التسلح.

وكانت الخارجية الصينية أشارت عند تهنئة الرئيس الأميركي الجديد، إلى أن ما تحتاجه واشنطن وبكين الآن هو الوحدة، وعلى البلدين أن تتحليا بالجرأة والحكمة للتوصل إلى تفاهم متبادل.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصيني، هوا تشانيغ، في تصريح صحفي حينها «لاحظت أن الرئيس بايدن شدد مرات عدة في خطابه على كلمة وحدة. أعتقد أن هذا تحديداً ما نحتاجه حالياً في العلاقات الصينية الأميركية»، مضيفة: إن «الصين وكذلك الولايات المتحدة يجب أن تتحليا بالجرأة والحكمة للتوصل إلى تفاهم متبادل».

وكانت قد تدهورت العلاقات الصينية الأميركية إلى أدنى مستوياتها في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب الذي شنّ حرباً تجارية وتكنولوجية على العملاق الآسيوي، في حين يُتوقع أن تنتهج الإدارة الأميركية الجديدة سياسة أقل استفزازاً حيال بكين.

واشنطن تغير موقفها من «السيل الشمالي-٢»

اجتماع بايدن والجمهوريين بشأن خطة إنقاذ الاقتصاد ينتهي من دون اتفاق

انتهى اجتماع الرئيس الأميركي جو بايدن بأعضاء مجلس الشيوخ من دون التوصل إلى اتفاق بشأن خطة إنقاذ اقتصادي للبلاد، بينما ناشد بايدن الكونغرس تمرير خطته المقترحة. على حين تحدثت وسائل إعلام عن تغيير في موقف واشنطن من «السيل الشمالي-٢».

اجتمع الرئيس الأميركي جو بايدن مع مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين الساعين لتمرير بديل لخطة الإنقاذ الاقتصادي الضخمة التي قدمها، لكن من دون أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق.

ويسعى بايدن لإقرار خطة تقضي بإنفاق ١٫٩ تريليون دولار لإنعاش الاقتصاد في البلاد، بعد ما تسبب الوباء بموجة تسريحات للموظفين، لكن النواب الجمهوريين أشاروا إلى أنهم لن يدعموا حزمة بهذا الحجم.

والأحد، عرضت مجموعة تضم ١٠ جمهوريين خطة بديلة تكلّف ٦٠٠ مليار دولار، ورد بايدن بدعوتهم إلى البيت الأبيض لمناقشتها.

ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بعد الاجتماع الذي وصفته السناتورة الجمهورية سوزان كولينز بأنه «صريح ومفيد للغاية»، وإن لم يفض إلى نتيجة، مضيفة إنه «لا يمكنني القول إننا اتفقنا بشأن حزمة الليلة. لم يكن لأحد أن يتوقع ذلك خلال اجتماع لمدة ساعتين».

وأصدر أعضاء مجلس الشيوخ الـ١٠ بياناً ليل الإثنين جاء فيه إن «تبادلاً مفيداً لوجهات النظر» تخلل الاجتماع، وإنهم سيواصلون التحدث مع إدارة بايدن وغيرهم من أعضاء المجلس «في الأيام المقبلة» من أجل التوصل إلى اتفاق على حزمة إنقاذ يوافق عليها الحزبان.

بدوره، أفاد البيت الأبيض أن الحزمة التي عرضها «صُمّمت بعناية لتكون على مستوى المخاطر في هذه المرحلة، ومن شأن أي تغيير فيها أن يحرم البلد من احتياجاته الملّحة».

ويستثني المقترح الجمهوري حسب خطوطه العريضة، المساعدات للولايات والسلطات المحلية، وهو أمر يصر الديمقراطيون على أنه ضروري في أي حزمة. كذلك تمنح الخطة الجمهورية شيكات تحفيز بقيمة ١٠٠٠ دولار، بدلاً من ١٤٠٠ دولار اقترحها بايدن، وتشدد شروط استحقاقها.

ورد الديمقراطيون عبر الإعلان بأنهم سيمضون قدماً بمحاولة لتمرير خطة الرئيس في الكونغرس من دون الحاجة لأصوات الجمهوريين.

من جهته، دافع بايدن عن خطته على تويتر قائلاً: «نواجه أزمة اقتصادية ناجمة عن أزمة صحة عامة ونحتاج إلى تحرّك عاجل لمكافحة الأزمتين. ستنتشلنا خطة الإنقاذ الأميركي التي اقترحتها من هاتين الأزمتين، وتضع بلدنا على مسار إعادة البناء بشكل أفضل»، مناشداً الكونغرس في تغريدة أخرى لـ«تمرير الخطة الخاصة به على الفور».

وفي مؤشر على تدهور الاقتصاد، أعلنت الحكومة الأسبوع الماضي أن عدد الطلبات الأسبوعية الجديدة للحصول على مساعدات بطالة بلغ ١٫٣ مليون، وهو رقم هائل بعد ١٠ شهور من تدابير الإغلاق التي فرضت لاحتواء كوفيد.

كذلك نشرت بيانات تظهر أن البلد شهد العام الماضي أسوأ انكماش منذ العام ١٩٤٦ بلغت نسبته ٣٫٥ بالمئة.

في غضون ذلك تحدثت وسائل إعلام عن تغيير في موقف واشنطن بشأن مشروع «السيل الشمالي-٢»، وقالت إن الولايات المتحدة أعلنت لأول مرة استعدادها لبدء مفاوضات حول رفع العقوبات عن مشروع الغاز.

ونقلت صحيفة «هاندلسبلات» أمس عن مصادر في الإدارة الأميركية أن واشنطن تشترط على الجانب الألماني أن يقدم مقترحات من شأنها أن توقف المخاوف الأميركية من المشروع.

وقال المصدر: «على الجانب الألماني أن يقدم حزمة من الحلول على طاولة المفاوضات، بخلاف ذلك لن نتمكن من تجاوز مشكلة (السيل الشمالي-٢)».

وأشار المصدر إلى أن الجانب الأميركي على وجه الخصوص مهتم بمسألة ربط «السيل الشمالي-٢» بآلية تمنع تشغيل خط أنابيب الغاز هذا في حالة انخفاض نقل (ترانزيت) الغاز الروسي عبر أوكرانيا.

كذلك أشارت الصحيفة حسبما نقل عنها موقع «روسيا اليوم» إلى أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ناقشت الوضع المحيط بمشروع «السيل الشمالي-٢» عبر الهاتف مع الرئيس الأميركي جو بايدن، بالرغم من أن مجلس الوزراء الألماني لم يذكر هذه النقطة في البيان الرسمي الذي أعقب المكالمة.

وكانت الحكومة الألمانية قد أكدت مراراً دعمها للمشروع، مؤكدة أن المشروع تجاري بحت، كما رفضت ألمانيا التدخلات الأميركية في سياسة الطاقة الأوروبية والألمانية.

و«السيل الشمالي-٢» مشروع روسي لمد أنبوبي غاز بطاقة إجمالية تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً من الساحل الروسي عبر قاع بحر البلطيق إلى ألمانيا.

وتم تنفيذ معظم المشروع، لكنه يواجه عراقيل بسبب الضغوطات الأميركية، حيث تهدد واشنطن الشركات المشاركة في المشروع بالعقوبات.

وكالات

إيران تسمح لطاقم السفينة الكورية الجنوبية المحتجزة بالمغادرة

أعلنت الخارجية الإيرانية، أمس الثلاثاء، أن طهران ستسمح بمغادرة طاقم سفينة كوريا الجنوبية، التي احتجزها الحرس الثوري الإيراني في الرابع من كانون الثاني.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة لوسائل الإعلام الرسمية، إن «طهران وافقت على السماح لأفراد طاقم السفينة الكورية الجنوبية التي احتجزتها بمغادرة البلاد».

وأضاف: «بناء على طلب من حكومة كوريا الجنوبية.. حصل طاقم السفينة الكورية، التي احتجزت بتهمة التسبب في تلوث بيئي في الخليج، على الإذن بمغادرة البلاد في تحرك إنساني من إيران».

وكان الحرس الثوري الإيراني قد احتجز ناقلة النفط «إم تي هانكوك كيمي» وعلى متنها ٢٠ شخصاً، بدعوى تسببها في تلوث بيئي، على حين تنفي الشركة المشغلة للسفينة مزاعم التلوث.

وجدد المسؤولون الإيرانيون تأكيد أن التوقيف مسألة «فنية تخضع للوائح القانونية والقضائية».

يذكر أن طهران تطالب سيئول بحق الوصول إلى أموالها المجمدة في كوريا الجنوبية بموجب العقوبات الأميركية.

وكالات

بنك الشرق ش.م.م.ع.
BANK AL-SHARQ S.A.S.

إعلان للترشح لعضوية مجلس إدارة بنك الشرق ش.م.م.ع.

في ضوء التحضيرات لانتخاب مجلس إدارة جديد لبنك الشرق، واستناداً إلى تعميم مصرف سورية المركزي إلى المصارف الخاصة ومؤسسات التمويل الصغير رقم ١١٨٦ /١/٥ تاريخ ٢٠١١/٦/١ الناظم لإجراءات ومهل الترشّح لعضوية مجالس إدارة المصارف،

يسر مجلس إدارة بنك الشرق أن يعلن عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة ابتداءً من يوم الأربعاء الواقع في ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢١، على أن يغلق باب الترشح نهاية دوام العمل في المصرف يوم الخميس الواقع في ١٠ شباط ٢٠٢١.

وقد أعد بنك الشرق استمارة ترشح لعضوية مجلس الإدارة، وفق النموذج الواجب اعتماده استناداً إلى تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٦١/٦٩١ تاريخ ٢٠١٦/٢/٢٣.

فعلى السادة الراغبين بالترشح لعضوية مجلس إدارة المصرف، ممن تتوفر لديهم الشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والكفاءة والمؤهلات العلمية والخبرة الفنية، ملء استمارة الترشح لعضوية مجلس إدارة بنك الشرق بالإضافة إلى كافة الوثائق المطلوبة والمنصوص عليها في نموذج الاستمارة وتقديمها، ضمن الفترة المذكورة أعلاه، إلى مكتب أمانة سر مجلس الإدارة من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الرابعة مساءً يومياً عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة لبنك الشرق في دمشق الكائن في الشعلان، شارع حافظ إبراهيم، بناء بنك الشرق.

تقوم لجنة الترشيحات والتعويضات لدى المصرف بدراسة استمارات الترشح المقدمة للتأكد من توافقها مع معايير الترشيح وفق القوانين والأنظمة النافذة والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف، ورفع النتائج إلى مصرف سورية المركزي الذي يقوم بدوره بدراسة الترشيحات وإبلاغ المصرف بالمرشحين الذين تتوافر فيهم شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة. وتعرض أسماء المرشحين المقبولين على الهيئة العامة للمساهمين لتمارس دورها بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أصولاً وفقاً لأحكام النظام الأساسي للمصرف والتشريعات النافذة.

للمزيد من الاستفسار وللحصول على نموذج استمارة الترشح وأي أنظمة أخرى خاصة بحوكمة المصرف، يمكن للسادة الراغبين بالترشح الاتصال بمكتب أمانة سر مجلس الإدارة على رقم الهاتف ٦٦٨٠٣٠٠٠ (١١) (٩٦٣) +، أو تحميل نموذج الاستمارة من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف www.bankalsharq.com